

Distr.: General
6 April 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم

مذكرة مقدمة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، كيشور سينغ، الذي أعد عملاً بقرار المجلس ١٧/٢٦. ويتناول التقرير القضايا والتحديات المطروحة أمام الحق في التعليم في العصر الرقمي، مع التركيز على التعليم العالي. ويتناول كذلك كيفية دعم المعايير والمبادئ التي يقوم عليها الحق في التعليم عند الأخذ باستخدام التكنولوجيات الرقمية.

ويختتم التقرير بتوصيات لضمان استخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم بما يتماشى مع التزامات الدول المتعلقة بالحق في التعليم.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-05577(A)



* 1 6 0 5 5 7 7 *

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص
٧	ثالثاً - الثورة الرقمية في مجال التعليم
٩	رابعاً - الفجوة الرقمية
٩	ألف - التفاوت في الوصول إلى شبكة الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية
١٠	باء - القيود المتعلقة بالهياكل الأساسية
١٠	جيم - التهميش والإقصاء
١١	خامساً - التكنولوجيات الرقمية وقواعد ومبادئ الحق في التعليم
١٢	سادساً - التحديات المتعلقة بالجودة وقضايا الاعتراف بالشهادات والدبلومات
١٤	سابعاً - أهمية التعلم المباشر ودور المعلمين
١٥	ثامناً - الحفاظ على القيم الإنسانية في مجال التكنولوجيا الرقمية
١٦	تاسعاً - تعزيز الرسالة الإنسانية للتعليم
١٦	عاشراً - مخاطر التعليم الرقمي
١٧	حادي عشر - التكنولوجيا الرقمية وقانون حقوق التأليف والنشر
١٧	ألف - المسائل المتعلقة بحقوق التأليف والنشر
١٩	باء - أطر التراخيص المفتوحة
١٩	جيم - الموارد التعليمية المفتوحة
٢٠	ثاني عشر - التكنولوجيات الرقمية وقوى الخصخصة في مجال التعليم
٢٢	ثالث عشر - الاستجابات السياسية والقانونية للتعامل مع الثورة الرقمية
٢٢	البيئة المواتية
٢٣	رابع عشر - الإطار التنظيمي
٢٤	ألف - اللوائح التوجيهية
٢٤	باء - اللوائح الجزرية
٢٤	جيم - اللوائح العقابية
٢٤	خامس عشر - استنتاجات
٢٦	سادس عشر - توصيات

أولاً - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٢٦. ويبحث فيه مسألة الحق في التعليم في العصر الرقمي، ويتناول على وجه التحديد كيفية دعم القواعد والمبادئ التي يقوم عليها الحق في التعليم، مع الأخذ باستخدام التكنولوجيات الرقمية التي تؤدي إلى إحداث ثورة في عمليات التعليم والتعلم وتغيير طبيعة التعليم العالي. وينظر في المسائل المتعلقة بالتهميش والإقصاء، فضلاً عن جودة التعليم، لا سيما فيما يخص القيم الإنسانية في مجال التعليم. ويتضمن التقرير الإعراب عن المخاوف بشأن الفجوة الرقمية وتأثيرها على المبادئ الأساسية، مثل تكافؤ الفرص. ويحدد المقرر الخاص السياسات العامة والاستجابات القانونية لمعالجة هذه القضايا والتحديات، مع مراعاة الإطار المعياري للحق في التعليم على النحو المنصوص عليه في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويسلط الضوء أيضاً على تداعيات التكنولوجيات الرقمية فيما يتعلق بالاستثمارات العامة في مجال التعليم ونوعية التعليم، ولا سيما الحفاظ على القيم الإنسانية في مجال التعليم، ويشدد على ضرورة حماية التعليم باعتباره منفعة عامة. وأخيراً، يقدم المقرر الخاص مجموعة توصيات لضمان استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال التعليم بما يتماشى مع التزامات الدولة بشأن الحق في التعليم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المقرر الخاص بزيارة إلى فيجي وقدم تقريراً عنها إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين (A/70/342). وتناول في تقريره الشراكات بين القطاعين العام والخاص والحق في التعليم، وأشار إلى صلتها بزيادة خصخصة قطاع التعليم. وسلط الضوء على ما يترتب عليها من آثار في مجال الحق في التعليم ومبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف. واختتم بتقديم توصيات بشأن تنظيم هذه الشراكات من أجل صون الحق في التعليم وحماية التعليم باعتباره منفعة عامة.

ثانياً - الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص

٣ - في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥، حضر المقرر الخاص مؤتمراً عن إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي نظمه مركز القانون والبحوث السياسية في بنغالور، بالهند، حيث ألقى كلمتي الافتتاح والاختتام. وشدد في مداخلته على أهمية مساءلة الحكومات ودعا المجتمع المدني والأوساط الفكرية إلى الدفاع عن التعليم باعتباره منفعة عامة.

٤ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، شارك المقرر الخاص في اجتماع تشاوري للخبراء بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم استضافته مؤسسة المجتمع المفتوح، وجرى خلاله التواصل مع خبراء من جامعات في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا لبحث المسائل المتعلقة

بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك نموذج القسائم المستخدم في شيلي. وفي التاريخ ذاته، شارك المقرر الخاص في حلقة دراسية بشأن إدماج المعايير المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القانون المحلي، استضافتها المنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم والبعثة الدائمة للبرتغال لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وركز في مداخلته على إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم وعلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٢٨ الذي يؤكد أهمية إتاحة سبيل انتصاف فعال بشأن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥- في ١٢ حزيران/يونيه، خاطب اجتماعاً بشأن التصدي من منظور حقوق الإنسان للسياسات العامة المتعلقة بزيادة انخراط جهات فاعلة من القطاع الخاص في مجال التعليم، نظمته المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشروع الحق في التعليم، ومبادرة المخصصة في البحوث التربوية وأكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وسلط في مداخلته الضوء على ضرورة معالجة الشواغل الناجمة عن تزايد المخصصة في مجال التعليم.

٦- وفي ١٦ حزيران/يونيه، خاطب المقرر الخاص حلقة نقاش نظمها مجلس حقوق الإنسان بشأن موضوع "تحقيق المساواة في تمتع الفتيات بالحق في التعليم". وشدد على ضرورة ضمان جودة التعليم وسلامة البيئة المدرسية. وحث الدول على التصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومكافحة القوالب النمطية الجنسانية، واتخاذ إجراءات إيجابية لصالح الفتيات. وفي ١٨ حزيران/يونيه، أجرى المقرر الخاص حواراً استضافه منبر المنظمات غير الحكومية المعني بالحق في التعليم، وهو منظمة غير حكومية مقرها في جنيف، لمناقشة التزام المقرر الخاص المستمر بعمله وتقريره الأخير إلى المجلس.

٧- وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، شارك المقرر الخاص في المؤتمر التاسع عشر لوزراء التعليم في الكومنولث، الذي استضافته جزر البهاما. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، خاطب المجموعة الوزارية الإقليمية، وتناول المسائل الرئيسية المتصلة بالحق في التعليم. كما خاطب منتدى المعلمين الذي نُظم خلال المؤتمر، وشدد على ضرورة حماية التعليم من قوى المخصصة، ولا سيما انعكاساتها السلبية على مهنة التدريس.

٨- وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تموز/يوليه، شارك المقرر الخاص في المؤتمر العالمي السابع لمنظمة التعليم الدولية، الذي عقد في أوتاوا، حيث شدد على ضرورة وجود استجابة عالمية دينامية لحماية التعليم من الاستغلال التجاري والحفاظ على التعليم بوصفه منفعة اجتماعية، وعلى أهمية القرار الذي اعتمده المنظمة بشأن خصخصة التعليم واستغلاله تجارياً.

٩- وفي ٢٨ تموز/يوليه، شارك المقرر الخاص في حلقة دراسية نظمها مركز أوكسفورد لحقوق الإنسان ومؤسسة المجتمع المفتوح عن التحديات التي تطرحها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أعمال الحق في التعليم. وكانت الحلقة الدراسية بمثابة اجتماع تشاوري عالمي للخبراء بشأن القضايا ذات الصلة بتقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة.

- ١٠- وفي ١٨ و١٩ آب/أغسطس، شارك المقرر الخاص في منتدى بشأن تطوير منطقة شين دجيانغ، الصين. وأكد في كلمته الافتتاحية أهمية المنتدى في سياق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وأهمية تطوير المهارات والتعاون الإنمائي الدولي واعتماد نهج متكامل للتعليم.
- ١١- وفي ٢١ آب/أغسطس، قدم المقرر الخاص الكلمة الافتتاحية في ندوة دولية عن طريق الحرير والحضارة العالمية نظمتها أكاديمية منغوليا الداخلية للعلوم الاجتماعية في هوهوت بمنطقة منغوليا الداخلية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين. وسلط الضوء على أهمية الندوة في تحسين فهم ثراء التراث غير المادي.
- ١٢- وفي ٢٦ آب/أغسطس، تحدث المقرر الخاص أمام أعضاء وطلاب معهد القانون الهندي في نيودلهي بشأن الحق في التعليم. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، ألقى محاضرة عامة في مركز العلوم الاجتماعية والإنسانية، في نيودلهي أيضاً، عن القضايا والتحديات المعاصرة المتعلقة بالحق في التعليم في البلدان الناشئة والنامية.
- ١٣- وفي ٨ أيلول/سبتمبر، شارك المقرر الخاص في حلقة نقاش رفيعة المستوى نظمت بمناسبة اليوم الدولي لمحو الأمية في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس. وتحدث عن موضوع محو الأمية بوصفه حقاً وعن العلاقة بين هذا الحق والتعلم مدى الحياة، وركز على مضامين ومفاهيم محو الأمية وما يترتب على ذلك من آثار في ضوء برنامج عمل التنمية المستدامة الذي ستعتمده الجمعية العامة.
- ١٤- وفي الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، كان المقرر الخاص في موسكو لإلقاء كلمة في جامعة روسيا للصدّاقة بين الشعوب، حيث قدم محاضرة عن الحق في التعليم والقانون الدولي. وخلال إقامته، ألقى محاضرة في جامعة كوتافين الحكومية للدراسات القانونية في موسكو بشأن الحق في التعليم.
- ١٥- وفي يومي ١٢ و١٣ تشرين الأول/أكتوبر، شارك المقرر الخاص في الحلقة الدراسية الدولية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان شاركت في تنظيمها، في جاكرتا، اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وحكومة إندونيسيا. وتناول في كلمته الحاجة إلى تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال سياسات التعليم العام.
- ١٦- وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدم المقرر الخاص كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العلمي الدولي الرابع الذي نظّمته جامعة لومونوسوف الحكومية في موسكو بمناسبة الاحتفال بالذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وركز على الحق في التعليم وتحديات العولمة، مع التشديد على أهمية التمسك بمثل الأمم المتحدة ومبادئها.
- ١٧- وفي ٢٧ و٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، خاطب الجلسة العامة لمؤتمر قمة جامعة بريكس بشأن موضوع "التعليم كمصدر للتنمية العالمية"، الذي عقد في موسكو بمناسبة الاحتفال بالذكرى السبعين للأمم المتحدة. ونظم الحدث معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية واتحاد

الجامعات الروسية. وتحدث المقرر الخاص عن الحق في التعليم وأهمية تطوير المهارات والطرائق الجديدة للاعتراف بالدراسات والمؤهلات المكتسبة من مختلف الأماكن، لا سيما من مؤسسات التعليم العالي الخاصة، كما تناول الحاجة إلى تنظيم التخصصية وحماية الرسالة الإنسانية للتعليم.

١٨- وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تحدث المقرر الخاص في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التعليم في عام ٢٠٣٠ الذي نظّمته اليونسكو في باريس خلال الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو. وتناول التحديات الراهنة، بما في ذلك التخصصية والافتقار إلى الاستثمار والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم.

١٩- وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى كلمة بصفته ضيف شرف في اجتماع لكبار مسؤولي مجموعة بريكس بشأن التعليم نظّمته وزارة التعليم والعلوم بالاتحاد الروسي. وكان الاجتماع يهدف إلى إنشاء شبكة من الجامعات. وتحدث المقرر الخاص عن الحق في التعليم العالي واقترح استجابات سياساتية لإضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي.

٢٠- وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى المقرر الخاص كلمة أمام الجلسة الافتتاحية للمشاورات الإقليمية والحوار بشأن إطار العمل المتعلق بالتعليم لعام ٢٠٣٠ لبلدان غرب ووسط أفريقيا، الذي نظّمه المكتب الإقليمي لليونسكو في داكار والشركاء. وشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة، بما في ذلك إنشاء آليات للرصد، من أجل إحراز تقدم في تنفيذ خطة التعليم لعام ٢٠٣٠. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، خاطب الجلسة الختامية للمشاورات الإقليمية.

٢١- وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، أجرى المقرر الخاص مناقشات مع منظمة التعليم الدولية الكائنة في بروكسل تناولت التعاون المحتمل بشأن موضوع التخصصية والاستغلال التجاري للتعليم. وخلال المناقشات، تحدث المقرر الخاص وممثلو المنظمة عن كيفية المشاركة في تعزيز مسؤولية الحكومات في مجال التعليم في إطار برنامج عمل التنمية المستدامة، وكيفية التعاون بشأن الدعوة إلى توفير التعليم الجيد للجميع بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

٢٢- في ١٥ شباط/فبراير، خاطب المقرر الخاص حلقة دراسية بشأن اتباع نهج للتعليم يقوم على الحقوق نظّمتها الجامعة الوطنية لتخطيط وإدارة التعليم، في نيودلهي. وتناول في كلمته سياسة التعليم في الهند والتحديات المطروحة أمام أعمال الحق في التعليم، ولا سيما فيما يتعلق بالنظام القانوني الوطني وبرنامج عمل التنمية المستدامة.

٢٣- وفي ١٠ آذار/مارس، شارك المقرر الخاص في حلقة نقاش بشأن المساواة بين الجنسين والقانون الدولي عقدت في مقر اليونسكو في باريس بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وشدد على الحاجة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان يراعي القضايا الحرجة مثل الدين والثقافة وعمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتحدث عن التحديات التي تواجه المرأة في المساواة في الحصول على التعليم.

٢٤- وفي ١٤ آذار/مارس، شارك المقرر الخاص في حلقة نقاش نظمتها البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وتناولت الأهداف المتعلقة بالتعليم في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٥- وفي ١٥ آذار/مارس، اجتمع المقرر الخاص بممثلين للمنبر المعني بالحق في التعليم للحدوث عما يقوم به من عمل من أجل إنجاز ولايته.

ثالثاً- الثورة الرقمية في مجال التعليم

٢٦- أصبحت التكنولوجيات الرقمية^(١) واسعة الانتشار وتوفر فرصاً كبيرة لإيجاد أشكال جديدة من الصلات والتعاون نظراً لإمكانية رقمنة المعارف والمعلومات وإرسالها إلكترونياً^(٢). وهي تعمل على تحويل التعلم والتعليم والحياة اليومية للأكاديميين والطلاب. ومثلما كتب نيكولاس كار في كتاب "المياه الضحلة": ما تفعله الإنترنت بعقولنا "لم يعد مستقبل المعرفة والثقافة في الكتب أو التسجيلات أو الأقراص المدججة. فهو يكمن في الملفات الرقمية التي تنطلق بسرعة الضوء عبر^(٣) هذا الوسيط العالمي".

٢٧- وتستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات^(٤) للوصول إلى المحتوى الرقمي (النسخ الرقمية من النسخ الأصلية التناظرية، مثل الكتب المصورة) ويجري على نحو متزايد تصميم المحتوى لاستخدامه رقمياً. وقد حدثت ثورة في مجال التعليم بفضل المواد والدورات التعليمية على الإنترنت والكتب الإلكترونية والفيديو والملفات الصوتية على الإنترنت، وهي جميعها

(١) تعرف اليونسكو "الرقمنة" على أنها إنشاء مواد رقمية من أصول مادية وتناظرية بواسطة كاميرات ماسحة أو أجهزة إلكترونية أخرى (انظر www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/mow/digitization_guidelines_for_web.pdf) ويشمل المحتوى الرقمي إنشاء وتبادل المحتوى والوصول إليه بأشكال رقمية، بما في ذلك الدورات على شبكة الإنترنت، وأشرطة الفيديو، والمكتبات والنصوص الرقمية، والألعاب والتطبيقات. وفي مجال التعليم، يُنقل مثل هذا المحتوى من نسخ ثابتة للكتب المدرسية والمواد التعليمية إلى برامجيات تعليم تفاعلية ومنتجات تعلم إلكترونية.

(٢) Susan D'Antoni, ed., *The Virtual University: Models and Messages — Lessons from Case Studies* (UNESCO, Paris, 2006), p. 51.

(٣) Nicholas Carr, *The Shallows: What the Internet Is Doing to Our Brains* (W.W. Norton and Co., New York and London, 2010), p. 41.

(٤) "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" مصطلح جامع يشمل أي جهاز اتصال أو تطبيق، بما في ذلك المذياع والتلفزيون والهواتف المحمولة والحواسيب، والشبكات والبرامجيات ونظم السواتل ومختلف التطبيقات والخدمات المرتبطة بها، مثل المؤتمرات التي تعقد عبر الفيديو والتعلم عن بعد (انظر <http://searchcio.techtarget.com/definition/ICT-information-and-communications-technology-or-technologies>).

وسائل تعلم إلكتروني^(٥). ويمكن أن تضطلع خدمات النطاق العريض^(٦) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور أساسي في تيسير الوصول إلى المعرفة والمعلومات والتعليم وفي دعم تطوير مهارات جديدة^(٧).

٢٨- وتحدث الثورة الرقمية بمعدل مذهل^(٨) حيث تُضاعف الأجهزة الرقمية مسارات التعلم وتؤدي إلى تنوع نهج التعلم^(٩).

٢٩- وتحرص العديد من البلدان والجامعات على امتلاك إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد وقف المقرر الخاص على ذلك أثناء زيارته الأخيرة إلى فيجي. ومن العناصر الرئيسية للمناقشة المتعلقة بآثار التكنولوجيا الرقمية بالنسبة للمؤسسات التعليمية، فكرة أن الجامعات لم تعد تحتكر المعارف، فقد دخلت إلى هذا الميدان جهات فاعلة جديدة مثل المؤسسات التعليمية الربحية وغيرها من المؤسسات الخاصة.

٣٠- وتتيح الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت مساراً بديلاً للتعليم العالي. فالعديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم تقدم دورات دراسية على الإنترنت، إما بمفردها أو مع جهة تقدم دورات مفتوحة مكثفة على الإنترنت. ويتمنى كثير من الداعمين المتحمسين لمجتمعات المعرفة والربط الشبكي والتعلم مدى الحياة تحويل العالم إلى فصل دراسي عملاق به قليل من المعلمين الأكفاء وملايين المتلقين لبرامج المعلومات والمعارف عن طريق الإنترنت. وبالمثل، يمكن تسخير الموارد التعليمية المفتوحة^(١٠) التي توفرها التكنولوجيا الرقمية لمواجهة التحديات التعليمية المشتركة. ونتيجة لذلك، يشهد التعليم العالي تحولات سريعة.

(٥) تعرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "التعلم الإلكتروني" على أنه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز و/أو دعم التعلم في مجال التعليم العالي، سواء أكان عبر الإنترنت أو باستخدام الحواسيب أو أي أداة تمكن من التعلم عن بعد. انظر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "التعلم الإلكتروني في مجال التعليم العالي" (٢٠٠٥).

(٦) يشير مصطلح "النطاق العريض" إلى الجوانب المتعدد لخدمات الشبكات، بما يشمل الوصول الفائق السرعة للإنترنت و/أو إلى الخدمات والتطبيقات المتاحة عبر الشبكات العريضة النطاق. انظر <http://broadbandtoolkit.org/1.2>.

(٧) Broadband Commission for Digital Development, *The State of Broadband 2014: Broadband for All* (Geneva, 2014), chap. 4.

(٨) John Morgan, "Universities challenged: the impact of digital technology on teaching and learning", Educational Innovation Position Paper (September 2013), p. 13.

(٩) UNESCO, *Leveraging Information and Communication Technologies to Achieve the Post-2015 Education Goal: Report of the International Conference on ICT and Post-2015 Education* (2015), p. 5.

(١٠) "الموارد التعليمية المفتوحة" مصطلح وضعه في عام ٢٠٠٢ منتدى اليونسكو المعني بتأثير برامجيات التعليم المفتوحة للتعليم العالي في البلدان النامية. وتعرف بأنها "مواد تدريس وتعلم وبُحث بأي وسائط رقمية أو خلالها متاحة للعمامة أو أُفْرَج عنها بموجب رخصة مفتوحة تسمح بالوصول إليها دون تكلفة واستخدامها وتكييفها وإعادة توزيعها على الآخرين دون قيود محددة" (انظر إعلان باريس للموارد التعليمية المفتوحة لعام ٢٠١٢).

.See also OECD, *Open Educational Resources: A Catalyst for Innovation* (2015)

رابعاً- الفجوة الرقمية

٣١- على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تفاوتات في التعليم العالي، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً^(١١).

٣٢- وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سلمت الدول بأهمية انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي، وشددت على ضرورة سد الفجوة الرقمية وإيجاد مجتمعات تقوم على المعرفة^(١٢).

٣٣- وفي الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين الصادر في عام ١٩٨٨: تصورات وتدابير، تم تناول الإمكانيات والتحديات فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مع التركيز على النوعية والمعايير العالية والشواغل المتصلة بالتفاوتات. وينبغي للمؤسسات التعليمية العالي التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديث عملها ضمان ألا تتحول من مؤسسات حقيقية إلى افتراضية.

ألف- التفاوت في الوصول إلى شبكة الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية

٣٤- يفترض من حيث المبدأ انتشار التكنولوجيا الرقمية على نطاق واسع، بيد أن انتشارها في الحياة الواقعية متفاوت بسبب الفجوة الرقمية.

٣٥- وتبيّن إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات^(١٣) أن البلدان النامية لا تزال متخلفة عن الركب على الرغم من النمو المذهل بشكل عام. وفي عام ٢٠١٥، كانت شبكة الإنترنت متاحة لنسبة ٣٤ في المائة من الأسر المعيشية في البلدان النامية و٧ في المائة فقط في أقل البلدان نمواً، مقارنة بما يزيد على ٨٠ في المائة في البلدان المتقدمة، مما أدى إلى متوسط عالمي بلغ ٤٣ في المائة. وتتاح الإنترنت في أفريقيا لواحد من كل خمسة أشخاص مقابل اثنين من كل خمسة أشخاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وثلاثة من كل خمسة أشخاص في رابطة الدول المستقلة^(١٤). والتحدي الأساسي هو جعل الوصول إلى موارد التعليم والتعلم عن طريق الإنترنت أكثر تكافؤاً فيما بين البلدان، بل وتحقيق المساواة أيضاً في القدرة على توفير هذا النوع من التعليم^(١٥).

(١١) "التعليم العالي المفتوح على شبكة الإنترنت والمتسم بالمرونة الذي نصبو إليه مستقبلاً: من البيانات إلى العمل - الإنصاف والوصول والنتائج التعليمية الجيدة"، الرسالة التي اعتمدها المنتدى العالمي الرفيع المستوى الذي عقد في باريس في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥. متاح على الرابط www.icde.org/assets/WHAT_WE_DO/POLICY/parismessage13072015final.pdf

(١٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ١٥.

(١٣) انظر www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures2015.pdf

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) Susan D'Antoni, ed., *The Virtual University: Models and Messages*, p. 45

باء- القيود المتعلقة بالهياكل الأساسية

٣٦- من العقبات التي يجب تذليلها تكلفة الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فالهياكل الأساسية التكنولوجية، إلى جانب البرمجيات والدعم التقني وتدريب المعلمين، تتطلب دعماً مالياً كبيراً من الدولة. والأجهزة الرقمية لا تكون ميسورة التكلفة دائماً في العالم النامي بالنسبة للطلاب أو مؤسسات التعليم العام. ويدفع ارتفاع تكاليف التكنولوجيا الرقمية الجامعات إلى إنشاء اتحادات لتشارك الموارد والتكاليف والهياكل الأساسية.

٣٧- وثمة فوائد كبيرة للتكنولوجيا في مجال التعليم لكنها يمكن أن تضر أيضاً بإعمال الحق في التعليم. ومع أن التعليم القائم على الأجهزة الرقمية يمكن أن ينطوي على مزايا تتمثل في الحصول على حواسيب أو أجهزة إلكترونية، غير أن الطلاب أو المدارس يتخلفون عن الركب عند الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لتوفيرها. وعند تزويد بعض المدارس فقط بالتكنولوجيا أو عندما تتمكن المدارس الخاصة من توفير تكنولوجيات أفضل، ستزداد الفجوة الاجتماعية القائمة فيما يتعلق بنتائج التعليم.

٣٨- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الدول مسؤولة، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، عن توفير الموارد اللازمة لإعمال الحق في التعليم. وانطلاقاً من الاعتراف بأن التعليم أساس للتنمية البشرية، يجب على الحكومات، كقاعدة، توفير أقصى قدر من الأموال العامة للتعليم. ومن أجل تخصيص الميزانيات للتعليم على أساس راسخ ودائم، لا بد من وجود إطار قانوني ينص على توفير الدعم السياسي والمالي المستدام. ولا ينبغي للحكومات استخدام الدورات المفتوحة والمكثفة على شبكة الإنترنت لخفض التمويل العام وتكاليف التعليم.

جيم- التهميش والإقصاء

٣٩- ينطوي استخدام التكنولوجيا الرقمية على احتمال إيجاد تفاوتات داخل المجتمع، حيث يتطلب الوصول إلى الإنترنت توافر أجهزة مثل الحواسيب والهواتف الذكية والحواسيب اللوحية وخدمات النطاق العريض. ويحصل سكان المناطق الحضرية على توصيل جيد بشبكة الإنترنت، بينما يكون سكان المناطق النائية أو المعزولة محرومين من هذه الخدمة أو مقطوعين عنها. وغالباً ما يكون الحصول بشكل موثوق على الكهرباء لشحن الأجهزة مشكلة في البلدان النامية.

٤٠- وقد تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الحرمان من التعليم، وخاصة بالنسبة للفقراء. فيجب إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالوصول والمهارات بالنسبة لأكثر الفئات تهميشاً، بمن فيهم الفتيات والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة. وينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي هو اعتماد نهج شامل للجميع^(١٦).

(١٦) بيان أقره المشاركون في الدورة الاستثنائية للجنة تسخير النطاق العريض لأغراض التنمية المستدامة الذي عقد في دافوس، سويسرا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. متاح على الرابط

.www.broadbandcommission.org/Documents/publications/davos-statement-jan2016-en.pdf

٤١- إن تقدم التعليم عن طريق التكنولوجيا الرقمية قد يسهم أيضاً في وجود تفاوتات جنسانية. وفي الوقت الراهن يكون الذكور في البلدان النامية أكثر حظاً من الإناث في امتلاك واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي البلدان المنخفضة إلى متوسطة الدخل، يقل عدد النساء المستفيدات من الربط بشبكة الإنترنت بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بالرجال، وتصل هذه الفجوة إلى ما يقارب ٥٠ في المائة في بعض أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(١٧).

٤٢- ويواجه الأطفال ذوو الإعاقة العديد من العقبات في الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لأنهم قد يحتاجون إلى تكييف التقنيات لتمكينهم من استخدام الحواسيب والحواسيب اللوحية والهواتف المحمولة. وعلاوة على ذلك، فإن المحتوى الرقمي على الإنترنت قد يتطلب تحويله إلى صيغة أخرى. وقلما تتوفر الحواسيب للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في البلدان النامية.

٤٣- وأكد الموقعون على الإعلان^(١٨) الذي اعتمده المؤتمر الدولي بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم لما بعد عام ٢٠١٥، المعقود في كينغداو، الصين، فهمهم لكيفية تسخير كافة إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أعادوا تأكيد التزامهم بإعلان إنشيوين وإطار العمل المتعلق بالتعليم لعام ٢٠٣٠، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز الوصول إلى التعليم.

خامساً- التكنولوجيات الرقمية وقواعد ومبادئ الحق في التعليم

٤٤- استخدام التكنولوجيا في التعليم يجب أن يتوافق باستمرار مع الحق في التعليم. ومن المهم كفاءة المحافظة على مبادئ ومعايير الحق في التعليم عند استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويُعد وصول الجميع إلى الإنترنت شرطاً أساسياً لممارسة الحق في التعليم ممارسة كاملة. ووفقاً للاتفاقيات الدولية بشأن الحق في التعليم، تقع على الدول التزامات دولية بتوفير التعليم الابتدائي مجاناً. وهي ملزمة أيضاً بجعل التعليم الثانوي، بما في ذلك التعليم التقني والمهني، متاحاً بشكل عام، وينبغي أن يُتاح الوصول إلى التعليم العالي على أساس الجدارة أو القدرات. وينبغي أن يُتاح التعليم للجميع على كافة المستويات على نحو تدريجي.

٤٥- ويذكر المقرر الخاص بأن تكافؤ الفرص في التعليم مبدأ تقوم عليه جميع الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويجب احترامه. ويتضمن إطار العمل من أجل تنفيذ إعلان إنشيوين التزام الحكومات بجعل التعليم العالي مجاناً بالتدرج، تمشياً مع الاتفاقيات الدولية القائمة.

(١٧) سد الفجوة الجنسانية: الموصولة عبر الأجهزة المنقولة واستخدامها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (٢٠١٥). متاح على الرابط www.gsma.com/connectedwomen/wp-content/uploads/2015/04/GSM0001_03232015_GSMAReport_Executive-Summary_NEWGRAYS-web.pdf

(١٨) انظر <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002333/233352E.pdf>

٤٦- وفي اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما المادة ٢٨ منها، اعترفت الدول الأطراف بضرورة إعمال الحق في التعليم تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص. والتزمت على وجه التحديد بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالتعليم، وبخاصة تيسير الحصول على المعارف العلمية والتقنية وأساليب التدريس العصرية. وفي المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اعترفت الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، والتزمت بكفالة نظام تعليمي شامل للجميع على كافة المستويات. والتزمت كذلك باتخاذ التدابير المناسبة لتدريب المهنيين في مجال التوعية بالإعاقة واستخدام وسائل معززة وبديلة، ووسائل وأنماط اتصالات وتقنيات ومواد تعليمية تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٧- كما التزمت الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز إمكانية وصول هذه الفئة إلى نظم وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، بما في ذلك الإنترنت، والتشجيع على تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيات معلومات واتصالات تكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.

سادساً- التحديات المتعلقة بالجودة وقضايا الاعتراف بالشهادات والدبلومات

٤٨- يطرح استخدام التكنولوجيات الرقمية تحديات متعددة فيما يتعلق بجودة التعليم. ويود المقرر الخاص تسليط الضوء بإيجاز على بعض الشواغل الحرجة التي تتطلب استجابة سياسية.

٤٩- ومن التحديات الرئيسية التي تواجه التعليم العالي اليوم كيفية تلبية الطلب العالمي الهائل على الحصول على المؤهلات المهنية مع الاحتفاظ بدورها الرئيسي في مجال البحوث. ويجب النظر إلى ذلك في سياق توفير التعليم عبر الإنترنت.

٥٠- ولا توجد أدلة قاطعة أو حقيقية تبين أن التعلم على شبكة الإنترنت يؤدي إلى تحسين النتائج التعليمية للطلاب^(١٩). وهناك دراسة أجرتها مؤخراً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي خلصت إلى أن السنوات العشر الماضية لم تشهد حدوث أي تحسن ملموس لدى الطلاب في مجالات القراءة والرياضيات أو العلوم في البلدان التي استثمرت بشكل كبير في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم^(٢٠). وهذه النتائج ينبغي أن تكون مصدر قلق بالنسبة لواضعي السياسات والحكومات التي تأمل في إيجاد حل لتكلفة شراء التكنولوجيات.

٥١- ويجري طرح أسئلة جادة بشأن جودة التعليم المقدم عن طريق الدورات عبر الإنترنت، ولا سيما الدورات المفتوحة المكثفة عبر الإنترنت. فمعظم الطلاب المشاركين هم من الحاصلين أصلاً على درجات جامعية، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن ما إذا كانت هذه البرامج تؤدي إلى زيادة

(١٩) John Morgan, "Universities challenged", p. 12

(٢٠) OECD, *Students, Computers and Learning: Making the Connection* (Paris, 2015). Available from www.oecd.org/publications/students-computersand-learning-9789264239555-en.htm

الوصول أو الإنصاف في التعليم. وأظهرت دراسة استقصائية أجريت عام ٢٠١٣ أن نسبة متدنية من الطلاب تبلغ ٧,٥ في المائة تمكنت من إتمام الدورات^(٢١). وثمة قلق خاص بشأن جودة الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت التي تقوم في الأساس على الدراسة الذاتية وتفتقر إلى الهياكل التي توفرها الدورات الأخرى على الإنترنت. وتم توجيه انتقادات لأساليب التدريس العتيقة لأن غالبية هذه الدورات تعتمد على نقل المعلومات، وواجبات يحدد الحاسوب علاماتها وتقييم بواسطة الأقران^(٢٢).

٥٢- وثمة اتجاه ناشئ مثير للقلق يتمثل في منح مؤهلات استناداً إلى دورات مفتوحة مكثفة للتعليم عن بعد على شبكة الإنترنت تفتقر إلى العديد من الطرائق المتبعة في التعليم والتقييم الجامعي. وفي كثير من الأحيان، لا يجري تقييم الطلاب المتحقيين بدورات مفتوحة مكثفة على الإنترنت، أو لا يجري تقييمهم بصورة كافية، ولا يحصلون على شهادات. ومع أن المؤسسات بدأت تمنح درجات على الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت وأدخلت أشكال جديدة للشهادات مثل بطاقات التعريف، فهي لا تزال أدنى قيمة من حيث النتائج التعليمية ولا تشير بصورة كافية لجودة التعليم. وقد تكون هذه الانتقادات أوثق صلة بالجامعات في شمال الكرة الأرضية^(٢٣).

٥٣- وهناك عدد كبير من المؤسسات الخاصة المتخصصة في مجالات من قبيل الإدارة والتسويق والمحاسبة والاتصالات، وهي تمنح شهادات ودرجات لا يوجد ما يعادلها أو ليس لها صلاحية. وهناك أيضاً خطر التزوير المرتبط بمنح الشهادات على الإنترنت. وغالباً ما يعمل مقدمو التعليم عن طريق الإنترنت من مواقع لا تخضع إلى ضوابط على الإطلاق، وتمنح الشهادات الخاصة بها دون وجود لوائح تنظيمية. ويجب على السلطات العامة أن تجد السبل الكفيلة بمنع الجهات غير المؤهلة تأهيلاً كافياً أو المخادعة من العمل بوصفها جامعات ومنعها من منح مؤهلات لا قيمة لها عندما تكون الجهات الموفرة للخدمة في الخارج أو تعمل عبر الإنترنت^(٢٤).

٥٤- ويعترف المقرر الخاص بأهمية العمل الذي تضطلع به اليونيسكو حالياً من أجل وضع اتفاقية عالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي^(٢٥). ويأمل أن تتناول الاتفاقية مسألة الشهادات المزورة التي يمنحها مقدمو الخدمات التعليمية عبر الإنترنت، وأن تتضمن أحكاماً فيما يتعلق بالمؤهلات والشهادات التي تمنح عند إتمام الدورات على الإنترنت. وعلاوة على ذلك، من المهم النظر في المسائل الناشئة عن الشهادات والدبلومات التي تمنحها جامعات افتراضية تفتقر إلى التدريس والتعلم المباشر.

(٢١) Steve Kolowich, "The professors who make the MOOCs", *The Chronicle of Higher Education* (18 March 2013). Available from <http://chronicle.com/article/The-Professors-Behind-the-MOOC/137905/#id=overview>

(٢٢) Tony Bates, "What's right and what's wrong about Coursera-style MOOCs" (5 August 2012). Available from www.tonybates.ca/2012/08/05/whats-right-and-whats-wrong-about-coursera-style-moocs

(٢٣) Michael Trucano, "More about MOOCs and developing countries (12 November 2013). Available from <http://blogs.worldbank.org/edutech/moocs-developing-countries>

(٢٤) John Fielden and N.V. Varghese, "Regulatory issues", in *A New Dynamic: Private Higher Education*, Svava Bjarnason and others, eds., (UNESCO, Paris, 2009), pp. 71-89

(٢٥) <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002352/235261e.pdf>

سابعاً - أهمية التعلم المباشر ودور المعلمين

٥٥ - نماذج التعليم القائم على التكنولوجيا قد تمس استقلال المعلمين في التدريس بالطريقة التي يرون أنها الأفضل. والوحدات التعليمية المحددة في الحواسيب اللوحية والدورات المفتوحة المكثفة على شبكة الإنترنت تُحدِ قدرة المعلمين على تحديد المحتوى الذي يرون أنه يلائم الظروف والصفوف الدراسية على الصعيد المحلي.

٥٦ - وينبغي أن يكون التعليم مصمماً لتلبية احتياجات الطلاب والسياق المحلي. ولو حظ أن الغالبية الساحقة من الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت تعكس الأسلوب الغربي الأنغلو - أمريكي القائم على خبرة أكاديمية وقاعدة معارف ونهج تربوي محدد^(٢٦). وتقدم غالبية هذه الدورات باللغة الإنكليزية التي قد لا تراعي بالضرورة القيم والثقافات المحلية لجميع البلدان.

٥٧ - وتشمل الحرية الأكاديمية الحق في التدريس دون أي تدخل، بما في ذلك الحق في اختيار المحتوى وأساليب التدريس وحرية استخدام أو عدم استخدام أي أسلوب أو تكنولوجيا محددتين.

٥٨ - وفي ضوء ظهور التعلم على شبكة الإنترنت، يرى المقرر الخاص أن من المهم أن ندرك حدود القيمة التربوية للتعليم عن بعد والقائم على التكنولوجيا، والتشجيع على التعلم المباشر والتفاعل البشري في مجال التعليم. ومن شأن جميع أشكال التعليم عبر الإنترنت أن تساعد على زيادة الوصول إلى التعليم العالي، ولكن إذا استخدمت فقط لاستكمال الممارسات التربوية المجربة وليس كبديل عنها. والزيادة الكبيرة في معدلات الالتحاق بالدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت يقابلها التدني الشديد في معدلات إكمال الدراسة، الأمر الذي لا ينطبق على التدريس التقليدي المباشر.

٥٩ - ويؤدي إدخال التكنولوجيا في الصفوف الدراسية إلى تأثير كبير على دور المعلمين. وينبغي أن تكون المواد الإلكترونية مكتملة للممارسات الحالية في الصفوف الدراسية، فأشرطة الفيديو أو التمارين على شبكة الإنترنت تكمل التعلم التقليدي. والتفاعل المباشر ييسر على المعلم قياس مستوى فهم الطلاب ومشاركتهم ويمكنه من القيام بالتدخلات اللازمة لمعالجة المشاكل^(٢٧).

٦٠ - ويبدو أن تقديم الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت في الوقت الحالي يركز على نشر المحتوى أكثر من التركيز على مشاركة وتفاعل الطالب. ويتسق هذا الشاغل مع المناقشة التي دارت مؤخراً داخل الأوساط البحثية بشأن النهج اللازمة لجعل الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت أكثر تفاعلاً^(٢٨) وذات طابع اجتماعي وشخصي.

(٢٦) Education International, statement on massive open online courses made available at http://icde.typepad.com/files/ei_policy_statement_moocs_2014.pdf

(٢٧) Leila Goosen and Dalize Van Heerden, "E-learning management system technologies for teaching programming at a distance", *Proceedings of the International Conference on e-Learning* (2015), pp. 116-126

(٢٨) UNESCO, *Leveraging Information and Communication Technologies to Achieve the Post-2015 Education Goal*, p. 28

٦١- وفي الصفوف الدراسية الرقمية، يظل المعلم مسؤولاً عن اختيار وتطوير المناهج الدراسية. ويُعد التوجيه والاهتمام والالتزام من العناصر الضرورية للتعلم الذي يركز على الطلاب.

ثامناً- الحفاظ على القيم الإنسانية في مجال التكنولوجيا الرقمية

٦٢- ثمة أسئلة في غاية الأهمية تتعلق بالقيم الإنسانية ونظام التعليم. فعلى سبيل المثال، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الطفل عن قلقها إزاء المخاطر التي يشكلها الوصول إلى الإنترنت على الطلاب، في المدرسة أو المنزل على حد سواء.

٦٣- ولا بد من مراعاة الأثر السلبي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على جودة التعلم وعلى مهمة الجامعات بوصفها مقار التعلم. وبدون تنوع المصادر، ستؤدي الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت إلى وجود نظام تعليم واحد. وهناك نسبة أكبر من الطلاب الذين يقرؤون أو يرجعون إلى المراجع بشكل أقل ولا يكتبون بما يكفي من الواجبات والحرارة. ويعتمد الطلاب على الإنترنت أكثر من اعتمادهم على قراءة مراجع البحوث المرتبطة بالدورة. وتسبب الإقبال على محرك البحث غوغل في التشجيع على الخمول ورداءة التحصيل العلمي والتفكير المتسم بالتبعية^(٢٩). ويبدو أن الإنترنت يضعف قدرة الطلاب على التركيز والتفكير^(٣٠). كما يؤدي استخدام الإنترنت والرقمنة إلى التركيز على التطبيق بدلاً من التفكير^(٣١).

٦٤- وتم الإعراب عن القلق إزاء الأثر السلبي للرقمنة، ويشمل ذلك على سبيل المثال "إعادة ترتيب مؤسسات التعليم وفقاً لشبكة الإنترنت" واعتُبر الوقت المستنفد في التصفح^(٣٢) ضرب من "الإلهاء المزمن".

٦٥- ويقدم نيكولاس كار أفكاراً متعمقة بشأن الأثر الضار للأجهزة الرقمية على العقل والروح، ويلقي الضوء على كيفية تأثير ذلك على القيم الإنسانية في التعليم: "إن من المحزن بصفة خاصة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتغذية عقول أطفالنا، القبول دون تردد بفكرة أن العنصر البشري في التعليم قد عفا عليه الزمن ويمكن الاستغناء عنه". ورأى أن التفكير التأملي، وهو جوهر إنسانيتنا، قد يصبح ضحية ذلك^(٣٣).

(٢٩) Tara Brabazon, *The University of Google: Education in the (Post) Information Age*, cited in John Morgan, "Universities challenged", p. 16

(٣٠) Nicholas Carr, *The Shallows*, p. 13

(٣١) Susan D'Antoni, ed., *The Virtual University*, p. 53

(٣٢) John Morgan, "Universities challenged", p. 18

(٣٣) Nicholas Carr, *The Shallows*, p. 87

تاسعاً - تعزيز الرسالة الإنسانية للتعليم

٦٦ - لقد حدد إعلان كينغداو التحدي المتمثل في الاستفادة من إمكانيات التكنولوجيات الرقمية في إطار يتسم بطابع إنساني^(٣٤).

٦٧ - وتُعد التنمية الكاملة لشخصية الإنسان الهدف الرئيسي للتعليم، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. والركائز الأربع للتعليم المتمثلة في التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للعيش معاً، والتعلم من أجل الكينونة، التي طرحتها اللجنة الدولية المعنية بالتعليم للقرن الحادي والعشرين في تقريرها بشأن التعلم لعام ١٩٩٦: *هذا الكنز الدفين*، لا تزال مهمة. ويمثل التعليم العالي منفعة وخدمة عامة، ولا ينبغي استخدام الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت لإضعاف توفير التعليم الحكومي أو للتشجيع على خصخصة التعليم العام^(٣٥). واستغلاله كسلعة تجارية.

٦٨ - ويتعين على الجامعات، بوصفها المقار المعنوية للتعلم، تعزيز القيم الإنسانية المشتركة التي تلمس الحاجة إليها في الوقت الراهن، من أجل مواجهة تحديات العولمة. ويُعد تعزيز الرسالة الإنسانية للتعليم أمراً بالغ الأهمية لمواجهة الاتجاه نحو تحقيق القيم المادية والدور النمطي للتعليم. وهذا الأمر بالغ الأهمية نظراً للضرر الذي تتعرض له الرسالة الإنسانية للتعليم.

عاشراً - مخاطر التعليم الرقمي

٦٩ - إن إساءة استعمال التكنولوجيا يمكن أن تؤدي إلى التسلط عبر الإنترنت والانخراط في أنشطة إجرامية، بل وحتى التطور في الإرهاب. ويجب على المعلمين إعداد طلابهم لمواجهة المخاطر جديدة. وقد أكدت لجنة حقوق الطفل الحاجة إلى حماية الأطفال من الآثار الضارة المحتملة لمحتوى الإنترنت. والأمر الأخطر هو التعرض للإيذاء أو الاستغلال الجنسيين، وثمة مخاطر أقل تشمل الإعلانات التجارية والرسائل الإلكترونية الطفيلية، والكشف عن المعلومات الشخصية، والمحتويات العدوانية أو العنيفة أو التي تحض على الكراهية أو المتحيزة أو العنصرية أو الإباحية أو غير المرغوب فيها والمضللة^(٣٦). ويجب على الدولة أن تتخذ تدابير لحماية الأطفال من التحرش على شبكة الإنترنت، بما في ذلك التسلط أو الاستمالة للأغراض الجنسية. وأخيراً، يجب الحرص على ضمان عدم تورط الأطفال في أنشطة غير قانونية أو في عمليات الاحتيال المالي أو الإرهاب^(٣٧).

(٣٤) "التعليم العالمي المفتوح على الإنترنت الذي نضو إليه مستقبلاً".

(٣٥) إعلان منظمة التعليم الدولية بشأن الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت.

(٣٦) انظر أيضاً لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٣ (٢٠١١) بشأن حق الطفل في التحرر من جميع أشكال العنف، الفقرة ٣١.

(٣٧) المرجع نفسه.

٧٠- وأعربت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٥٥ عن القلق من أن التقدم التكنولوجي قد أوجد إمكانيات جديدة للنشاط الإجرامي، ولا سيما إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية، وأشار إلى أهمية توعية الجمهور بضرورة منع ومكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية. ويلعب التعليم دوراً هاماً في رفع مستوى الوعي بشأن هذه المسألة.

حادي عشر- التكنولوجيا الرقمية وقانون حقوق التأليف والنشر

٧١- يعتمد التعليم الرقمي، بجميع أشكاله، على المواد التعليمية والكتب المدرسية والأشكال الأخرى لنقل المعلومات التي تخضع لقانون حقوق التأليف والنشر.

ألف- المسائل المتعلقة بحقوق التأليف والنشر

٧٢- من المهم إعادة النظر في حقوق الملكية الفكرية واستخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم والتعلم، مع مراعاة اتفاقية بيرن لعام ١٩٧١ لحماية المصنفات الأدبية والفنية، واتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، واتفاقية اليونسكو العالمية لحقوق التأليف والنشر لعام ١٩٥١، وغيرها من المعاهدات الدولية.

٧٣- ومع ذلك، يشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء وجود استثناءات من قانون حقوق التأليف والنشر تتيح حرية استخدام المواد في التعليم. ولا تؤدي رقمنة المحتوى إلى تغيير حقوق الملكية الفكرية لمالكي المواد الأصلية، التي يجب احترامها والحفاظ عليها^(٣٨).

٧٤- وفي الوقت الراهن، يتمتع معظم مقدمي الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت بأحقية ملكية المواد المدرجة في دوراتهم ويطلبون حصول المستخدمين على ترخيص للوصول إلى تلك المواد واستخدامها وبممارسون حق الملكية على المحتوى الذي ينتجه المستخدمون. ومن أجل ممارسة الحرية الأكاديمية بشكل كامل، ينبغي لهيئات التدريس في التعليم العالي الاحتفاظ بملكية المواد الدراسية الخاصة بهم، بما في ذلك المواد المستخدمة في الدورات المقدمة عن بعد وعلى الإنترنت^(٣٩).

٧٥- وفي المجال الرقمي، يصبح النشر عملية مستمرة وليس حدثاً معزولاً، ويمكن أن تستمر عملية التنقيح إلى ما لا نهاية^(٤٠). وينبغي أن تحتفظ هيئات التدريس في التعليم العالي بحقوق الملكية الفكرية للمواد الدراسية، أيًا كانت طريقة توصيلها.

(٣٨) http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/mow/digitization_guidelines_for_web.pdf

(٣٩) إعلان منظمة التعليم الدولية بشأن الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت.

(٤٠) Cited in Nicholas Carr, *The Shallows*, p. 47

٧٦- والمصلحة الخاصة لصاحب حقوق التأليف والنشر ينبغي أن تحترم المصلحة الاجتماعية العامة الأوسع نطاقاً. وتُعد أهمية التعليم العام أكثر قيمة من سعي أصحاب حقوق التأليف والنشر إلى تحقيق الربح. ويتجلى هذا المبدأ في عدد من الاستثناءات من قانون حقوق التأليف والنشر. ويحدد ملحق اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية أحكاماً خاصة للبلدان النامية تتضمن متطلبات إجرائية صعبة^(٤١).

٧٧- ولا يوجد حق من حقوق الإنسان يتمثل في السعي إلى تحقيق الربح، ويجب أن تكون للمصلحة العامة المتمثلة في احترام الحق في التعليم الأولوية في السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي للدول تحديث معاهداتها وتشريعاتها المتعلقة بحقوق التأليف والنشر من أجل السماح لجميع المؤسسات التعليمية العامة بجرية الاطلاع على جميع المعلومات المستخدمة للأغراض التعليمية.

٧٨- ويجري على الصعيد العالمي تعزيز معايير ملكية الشركات الخاصة بوصفها العلاج الناجع لتلبية أهداف الحكومات فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، تتسبب هذه الحلول في مخاطر متعددة المستويات. وعند تنفيذ برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، يجب على الدول أن تولي عناية خاصة لتحديد المخاطر التي تنشأ عن اختيار موفري أجهزة وبرمجيات ومواد تعليمية لديهم حقوق ملكية حصرية.

٧٩- ويُجرم الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من وسائط الإعلام المطبوعة، من الوصول إلى المعلومات والحياة الثقافية عندما تمنعهم قوانين حقوق التأليف والنشر من تحويل الوسائط إلى صيغ أخرى. واستخدام طابعات برايل وأجهزة قراءة النصوص أو أجهزة الرقمنة لتحويل الوسائط المطبوعة إلى نسخ بأشكال ميسرة يشكل استنساخاً غير مشروع للمطبوعات، ما لم تحدد استثناءات في القوانين الوطنية. وعلى الرغم من الاستثناءات التي وضعتها بعض البلدان، يجب اعتماد مبدأ عام في قانون حقوق التأليف والنشر في شكل استثناء عام يسمح بتحويل النصوص من أجل تيسير الوصول إليها.

٨٠- ويتولى الاتحاد المعني بإتاحة الوصول إلى الكتب (وهو شراكة بين أصحاب مصلحة متعددين تضم المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمات التي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقات المتعلقة بقراءة المطبوعات، والمنظمات الممثلة للناشرين والمؤلفين)، تحويل الكتب إلى أشكال تجعلها متاحة للمكفوفين أو ضعاف البصر أو ذوي الإعاقات الأخرى المتعلقة بقراءة المطبوعات. وينبغي تشجيع هذه الشراكات من أجل كفالة إعمال حق الإنسان في التعليم.

(٤١) انظر، على وجه الخصوص، المادة الثالثة (٣)(ط) من ملحق الاتفاقية.

٨١- ودعت لجنة حقوق الطفل الدول^(٤٢) إلى تضمين حق التأليف والنشر استثناءات يستفيد منها الأطفال ذوو الإعاقة البصرية أو غيرها من الإعاقات، ويعزز الالتزام المنصوص عليه في المادة ٣٠ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لكي تكفل أن القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية لا تشكل عائقاً تعسفياً أو تمييزياً أمام وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المواد الثقافية.

٨٢- ويحث المقرر الخاص الدول على التصديق على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات لعام ٢٠١٣ وتنفيذها، والتي تدعو إلى وضع استثناءات من حقوق التأليف والنشر وإدراجها في التشريعات الوطنية لضمان وصول المكفوفين أو ضعاف البصر أو الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى المتعلقة بقراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة في وسائط الإعلام.

باء- أطر التراخيص المفتوحة

٨٣- يمنح قانون حقوق التأليف والنشر المؤلف أو المالك جميع الحقوق سواء أكانت تشريعية أو في شكل استثناءات مرخص لها يتم تضمينها في اتفاق. ومن ناحية أخرى، يسمح التراخيص المفتوح للمؤلفين بنشر أعمالهم والسماح لأي شخص بتقاسمها واستخدامها، لكنه يسمح لهم أيضاً بالاحتفاظ بالمزيد من الحقوق إذا اختاروا ذلك.

٨٤- ومن أجل إنشاء إطار تراخيص مفتوحة ومعترف بها على نطاق واسع، وضعت منظمة المشاع الإبداعي غير الربحية مجموعة تراخيص موحدة لحقوق التأليف والنشر. وتشجع المنظمة مالكي حقوق التأليف والنشر على اعتماد تراخيص لاستخدام المواد عن طريق تراخيص المحتوى المفتوح. ومن شأن ذلك أن يسمح بتحسين تحديد واستخدام المحتويات الخاصة بها والتفاوض بشأنها لأغراض الإبداع والتعليم والابتكار. ويمكن أن يكفل المؤلفون سرعة وسهولة استخدام أعمالهم من خلال تقليل الجهود والتعقيدات المتعلقة بتراخيص حقوق التأليف والنشر^(٤٣).

جيم- الموارد التعليمية المفتوحة

٨٥- الموارد التعليمية المفتوحة هي موارد التعليم والتعلم والبحوث التي أصبحت ملكية عامة أو أُفرج عنها بموجب رخصة ملكية فكرية تسمح للآخرين باستخدامها بحرية لمختلف الأغراض.

(٤٢) انظر التعليق العام للجنة حقوق الطفل رقم ١٦ (٢٠١٣) بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتأثير الأعمال التجارية في مجال حقوق الطفل.

(٤٣) Berkman Center for Internet and Society, Harvard Law School, "The digital learning challenge: obstacles to educational uses of copyrighted material in the digital age". Available from <http://cyber.law.harvard.edu/media/files/copyrightandeducation.html>

٨٦- وكانت الموارد التعليمية المفتوحة أول ما تمت مناقشته في منتدى اليونسكو بشأن أثر البرامج الحاسوبية التعليمية المفتوحة للتعليم العالي في البلدان النامية، المعقود في باريس في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وارثي أنها تشمل جميع مواد التدريس والتعليمي والبحوث في أي وسيط، سواء أكان رقمياً أو خلاف ذلك، أصبح ملكية عامة أو صدرت تحت رخصة مفتوحة تسمح بالوصول إليه دون أي تكلفة واستخدامه وتكييفه وإعادة توزيعه من قبل الآخرين دون قيود. وتكون الترخيص المفتوحة جزءاً من الإطار الحالي لحقوق الملكية الفكرية على النحو المحدد في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتحترم حقوق تأليف العمل^(٤٤).

٨٧- وتكرس الموارد التعليمية المفتوحة فكرة أن المعرفة منفعة عامة ينبغي أن يتقاسمها الجميع بجرية وعدم ربطها بالربح الخاص. وتم تطوير هذا المفهوم خلال المؤتمر العالمي للموارد التعليمية المفتوحة، الذي عقد في باريس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بمناسبة إعلان باريس لعام ٢٠١٢ بشأن الموارد التعليمية المفتوحة. ودعا الموقعون على الإعلان الدول إلى دعم وتعزيز وزيادة استخدام الموارد التعليمية المفتوحة.

٨٨- وهناك العديد من المبادرات والمؤسسات التي تدعم تطوير ونشر الموارد التعليمية المفتوحة. وتوفر مشاعات الموارد التعليمية المفتوحة الوصول إلى المواد التعليمية الرقمية باللغة الإنكليزية على جميع مستويات التعليم. وتتاح المواد التعليمية والكتب المدرسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية، فضلاً عن توفيرها للدراسة الجامعية وتعليم الكبار. ويشكل اتحاد التعليم المفتوح شبكة عالمية غير ربحية تشمل مؤسسات تعليمية وأفراد ومنظمات تتعاون في مجال تطوير المواد التعليمية المفتوحة، بما في ذلك الكتب المدرسية والدورات بـ ٢٦ لغة، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا. ويعمل معهد اليونسكو لتكنولوجيا المعلومات في مجال التربية كمرکز امتياز وموَقر للدعم التقني والخبرة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

ثاني عشر- التكنولوجيا الرقمية وقوى الخصخصة في مجال التعليم

٨٩- التكنولوجيا الرقمية تقتضي بالضرورة إشراك شركاء من القطاع الخاص والوكالات التي تتعاون مع الجامعات العامة والخاصة على السواء، فيما يتعلق بشراء وتفعيل أجهزة وبرامجيات الحاسوب. وقد أدى استخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم إلى المزيد من المواقف من جانب المستخدمين في الجامعات، علاوة على إضفاء الطابع السلبي على المعارف والمعلومات، وتقييم المعلومات اقتصادياً بدلاً من تقييمها من حيث الأهمية الاجتماعية والثقافية. وتُعد مؤسسات التعليم الخاص والعالي التي ترعاها طائفة من الكيانات الفردية، بما في ذلك الأعمال التجارية الساعية إلى تحقيق الربح، الأسرع نمواً في مجال التعليم العالي. ويشير تمويل الشركات للتعليم العالي تساؤلات بشأن الاستقلال الأكاديمي، فضلاً عن التساؤلات المتعلقة بالمسائل الأخلاقية.

(٤٤) إعلان باريس لعام ٢٠١٢ بشأن الموارد التعليمية المفتوحة. انظر أيضاً: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الموارد التعليمية المفتوحة: حافز على الابتكار.

وقد أخذت الجامعات في الابتعاد عن وظيفتها الاجتماعية. وقد يؤدي الاستغلال التجاري للتعليم إلى الإضرار بالتعليم العالي التقليدي نتيجة لتراكم المزايا في البلدان والمؤسسات الأكثر تقدماً، وتعرض الفئات الأكثر حرماناً إلى التمييز في هذا المجال، والإسهام في هجرة الأدمغة من الكثير من البلدان الفقيرة^(٤٥). وهناك أدلة على وجود سوق عالمية ناشئة وروح تنافسية متزايدة في مجال التعليم العالي^(٤٦).

٩٠ - ومن شأن الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت وغيرها من أشكال التعليم عن بعد أن تفضي إلى تعزيز التخصصة وخفض التمويل العام وزيادة الرقابة الإدارية على الموظفين الأكاديميين^(٤٧). وبإمكان الجامعات الرائدة أن تستأثر بسوق التعليم العالي ككل، لأن الطلاب سيختارون متابعة الدورات في جامعات مرموقة ومرتبطة بأساتذة مرموقين^(٤٨). وسميت هذه الظاهرة بـ "الرأسمالية الأكاديمية الناشئة"^(٤٩) التي ترتبط مباشرة بريادة مجال الأعمال، لأنها تسعى إلى تحقيق عوائد مالية كبيرة من القطاع الخاص.

٩١ - وتشكل مؤسسات القطاع الخاص جهات فاعلة رئيسية ناشئة في مجال الرقمنة^(٥٠). فالمصلحة التجارية التي يسعى إليها مقدمو الخدمات، والتي تمكنهم من دخول سوق التعليم العالي باستخدام نهج الدورات الدراسية المفتوحة المكثفة على الإنترنت، يمكن أن تكون السبب في تقديم هذه الدورات. وهذه الدورات المفتوحة المكثفة على شبكة الإنترنت وغيرها من تكنولوجيات التعليم عن بُعد قد يساء استخدامها من جانب الحكومات والمؤسسات ومقدمي الخدمات في القطاع الخاص من أجل تعزيز التخصصة وتقليص التمويل العام وزيادة السيطرة الإدارية على أعضاء هيئات التدريس.

٩٢ - ومع الإشارة إلى التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، والذي أعرب فيه عن القلق إزاء مخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص والحق في التعليم، يدعو المقرر الخاص للحكومات إلى توخي الحذر إزاء الضغوط التجارية التي تؤدي إلى بيع التكنولوجيات دون النظر على النحو الواجب في مزاياها الفعلية بالنسبة للطلاب أو المدرسين والمؤسسات التعليمية والنظام التعليمي ككل. وينبغي للحكومات أن تسعى إلى معرفة قيمة الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية قبل تحويل الموارد من القطاع التعليمي. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة

(٤٥) Susan D'Antoni, ed., *The Virtual University*, p. 45.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ٥٢.

(٤٧) إعلان منظمة التعليم الدولية بشأن الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت.

(٤٨) John Morgan, "Universities challenged", p. 6.

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٥٠) على سبيل المثال، تعاونت اثنتان من الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة، هما جامعة هارفرد ومعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، مع شركتي أوداسيتي (Udacity) وكورسيرا (Coursera)، من أجل إقامة شراكات وإعداد دورات مفتوحة مكثفة على الإنترنت تحت اسم edX. See John Morgan, "Universities challenged", p. 6.

بالنظر إلى الاهتمام المتزايد الذي يتجلى اليوم في السعي إلى إقامة شراكات مع أصحاب مصلحة متعددين. ويشدد المقرر الخاص على أن الحكومات وجميع مقدمي الخدمات التعليمية، سواء أكانوا يعملون بصورة مستقلة أو بالاشتراك مع الحكومات، يخضعون للمساءلة لأن الدول تتحمل المسؤولية عن كفالة احترام جميع الشراكات للحق في التعليم.

٩٣- وتتأثر القواعد والمبادئ التي يقوم عليها الحق في التعليم بقوى السوق المرتبطة بالتكنولوجيات الرقمية. ومن الأهمية بمكان حماية التعليم من قوى الخصخصة.

ثالث عشر - الاستجابات السياساتية والقانونية للتعامل مع الثورة الرقمية

٩٤- لقد أصبح "التسونامي الرقمي" على درجة من القوة تعجز الاستجابات القانونية والسياساتية عن مواكبتها. ولا بد من الاعتراف بالحاجة إلى التكنولوجيات الرقمية وأهميتها، ليس كأدوات فحسب، بل أيضاً بوصفها موارد لعمليات التعليم والتعلم ولإيجاد إمكانات هائلة للربط والتعاون. وينبغي للحكومات كسر الحواجز التي تعترض التدفق المفتوح للمعلومات، وإزالة الفجوات الرقمية وتوسيع نطاق استخدام الخدمات الرقمية والتغطية بها. ويجب عليها تحسين الأنظمة والسياسات العامة وتعزيز حوكمة الإنترنت من أجل تأمين سلامة وصحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمساواة في الاستفادة منها^(٥١).

٩٥- ويشير المقرر الخاص إلى الإعلان الذي اعتمده القمة السادسة لمجموعة البريكس، التي عقدت في فورتاليزا، في البرازيل، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، حيث اتفق الموقعون على أن استخدام وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال التعاون الدولي والقواعد المقبولة عالمياً والمبادئ القانون الدولي أمر بالغ الأهمية لضمان سلامة وأمن وانفتاح الفضاء الرقمي والإنترنت^(٥٢).

البيئة المواتية

٩٦- ينبغي أن تنظر السياسات العامة في تهيئة بيئة تمكينية للاستفادة من التكنولوجيات الرقمية التي يمكن أن تصبح أداة قيمة لتوفير التعليم. فعلى سبيل المثال، تستلزم إتاحة وفعالية الموارد التعليمية المفتوحة وضع قوانين وسياسات تيسر استخدامها وتشجع عليه.

٩٧- وينبغي أن تعزز السياسات البرامجية التعليمية التفاعلية، والمكتبات الرقمية المفتوحة، والأشكال الجديدة للتفاعل بين الطلاب والمعلمين وغيرهم من العاملين في ميدان التعليم والمجتمع المحلي، بحيث يمكن إثراء التعليم عن طريق دمج هذه التكنولوجيات في أنشطة الصفوف

(٥١) John Morgan, "Universities challenged", p. 8

(٥٢) .see <http://brics.itamaraty.gov.br/media2/press-releases/214-sixth-brics-summit-fortaleza-declaration>

الدراسية التقليدية، لكن ينبغي تصميم هذه السياسات بطريقة تكفل استخدام التكنولوجيات الجديدة بوصفها مكملة للتعليم في الصفوف الدراسية وليس كبديل عنها^(٥٣).

٩٨- ومن الضروري وضع سياسات تمكينية وإيجاد بيئة تنظيمية سليمة لتعزيز استحداث المحتوى والخدمات الملائمين على الصعيد المحلي وزيادة فهم تأثير الوصول إلى شبكة الإنترنت من حيث التطورات الاجتماعية والثقافية.

٩٩- ومما لا شك فيه أن الحصول على الموارد اللازمة للتكنولوجيات الرقمية يتطلب إشراك المؤسسات الخاصة مثل مشغلي الشبكات، ومقدمي المحتوى والجهات المعنية الأخرى. ويمكن أن تشمل الدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت إقامة شراكات بين المؤسسات التعليمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية والحكومات والوكالات الإنمائية والقطاع الخاص. وبالإمكان إشراك القطاع الخاص في توفير المنتجات والخدمات ذات الصلة عندما تكون الحكومات قد وضعت المبادئ الأساسية والإطار السياساتي الواضح^(٥٤).

١٠٠- ويجب أن يكون استخدام التكنولوجيات الرقمية في التعليم متسقاً تماماً مع الحق في التعليم. وينبغي لهذا الاستخدام زيادة الوصول لا الحد منه، وتعزيز الإنصاف، لا زيادة التفاوتات القائمة في المجتمع، والقضاء على التمييز، لا التسبب في وجود حواجز جديدة، وتحسين نوعية التعليم، لا العمل على تقويضها.

رابع عشر - الإطار التنظيمي

١٠١- إن الاستفادة من الفرص العديدة المرتبطة بالموارد التعليمية المفتوحة والتعلم عن طريق الإنترنت بصفة عامة تستوجب الاتفاق على معايير وآليات لضمان الجودة واعتمادها، وبخاصة فيما يتعلق برصد وقياس نتائج التعلم والثبت من صحتها. وينبغي وضع السياسات التي تنظم تطوير واستخدام هذه الموارد بهدف إضافة قيمة إلى السياسات التعليمية القائمة والمساهمة في تلبية الأهداف التعليمية، بدلاً من وضع وثائق معزولة بشأن السياسات العامة^(٥٥).

١٠٢- ومن المجالات التي تنطوي على تحديات كبيرة مراقبة المراسلات عبر الإنترنت أو تقديمها الذين يعمل الكثيرون منهم من أماكن لا تخضع لضوابط على الإطلاق ويقدمون خدماتهم دون التقييد بلوائح تنظيمية. ويجب على السلطات العامة أن تجد السبل الكفيلة بمنع الجهات غير المؤهلة تأهيلاً كافياً أو المخادعة من العمل بوصفها جامعات ومنعها من منح مؤهلات لا قيمة لها، بما في ذلك عندما تكون الجهات الموفرة للخدمة موجودة في الخارج وتعمل عبر الإنترنت.

(٥٣) انظر القرار المتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي اعتمده المؤتمر العالمي السابع لمنظمة التعليم الدولية، الذي عقد في أوتاوا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

(٥٤) UNESCO, *Leveraging Information and Communication Technologies to Achieve the Post-2015 Education Goal*, p. 12.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٣٣.

١٠٣- ومن الضروري وجود إطار تنظيمي لأن السوق الحرة في مجال التعليم العالمي قد تؤدي إلى قيام جهات متدنية الجودة بالاستثمار في هذا القطاع. ويجب على الحكومات مراقبة الممارسات الاحتياطية والتأكد من عدم منح شهادات مزورة. وعليه، لا مناص من وجود إطار تنظيمي لتحديد المسؤوليات وشروط المساءلة^(٥٦). ويجب أن تعكس اللوائح المفهوم الإنساني للتعليم بشكل عام وتكفل أن رقمنة التعليم تخدم المصلحة العامة.

١٠٤- ويقدم المقرر الخاص توصيات بشأن لوائح استخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم والتي ينبغي أن تكون ملزمة وراعية وتنطوي على عقوبات من أجل كفالة الحماية الكافية للحق في التعليم.

ألف- اللوائح التوجيهية

١٠٥- تُعد اللوائح التوجيهية ضرورية لضمان أن تكون التكنولوجيات الرقمية مكتملة للتعليم والتعلم المباشر في الجامعات ولا تحل محله. ولا ينبغي أن يضر استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالوظيفة الاجتماعية للجامعات أو ينال من مهمتها التعليمية الأساسية.

باء- اللوائح الزجرية

١٠٦- اللوائح الزجرية ضرورية للتأكد من منع الممارسات الاحتياطية، مثل تقديم التعليم على الإنترنت، وأي محاولة لتحويل التعليم إلى سلعة تجارية. وينبغي للحكومات أن تحظر جميع الإعلانات التجارية والدعاية المتعلقة بمزايا تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تضر بالقيم الإنسانية الأساسية، وأن تحظر أي بوابة إلكترونية أو موقع على شبكة الويب ييسر الوصول إلى المواد الإباحية أو يحض على العنف أو الجرائم الإلكترونية أو الإرهاب أو أي جريمة أخرى.

جيم- اللوائح العقابية

١٠٧- اللوائح العقابية مطلوبة لمواجهة الممارسات الاحتياطية، بما في ذلك منح الشهادات والدبلومات المزورة. ومن المهم التحقيق في ممارسات الاحتيايل والفساد وملاحقة المشغلين الذين يعملون بصورة غير قانونية.

خامس عشر- استنتاجات

١٠٨- تشكل التكنولوجيات الرقمية ثورة في مجال توفير التعليم. فمسارات التعلم المتعددة، مثل التعلم الإلكتروني والدورات المفتوحة المكثفة على الإنترنت والموارد التعليمية المفتوحة تساهم في تنويع نُهج التعلم. ومع ذلك، لا تزال التفاوتات قائمة

(٥٦) see <http://campaignforeducation.org/en/news/global/view/623-representatives-from-91-countries-come-together-for-the-fifth-gce-world-assembly>

فيما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، ويتعين على البلدان العمل على سد الفجوة الرقمية، حيث يؤدي التهميش والاستبعاد إلى تقويض مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف، وهي ركائز أساسية لعمل منظومة الأمم المتحدة في مجال السلام والتنمية.

١٠٩- وفي عام ١٩٩٨، دعا الموقعون على الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين: تصورات وتدابير، مؤسسات التعليم العالي إلى إعطاء الطلاب الفرصة لتطوير قدراتهم بصورة كاملة مع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وإعدادهم للمشاركة الكاملة في المجتمع الديمقراطي والمبادرة إلى تعزيز التغييرات التي من شأنها تدعيم الإنصاف والعدالة.

١١٠- وينطوي استخدام التكنولوجيات الرقمية على مخاطر تقويض القيم الإنسانية للتعليم وجودته، لا سيما فيما يتعلق بمنح شهادات ودبلومات مزورة.

١١١- وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر بشكل جاد في آثار التكنولوجيات الرقمية وحقوق التأليف والنشر من أجل تحسين فهم حق الوصول إلى المعارف والمعلومات.

١١٢- وتؤثر التكنولوجيات الرقمية بشكل سلبي في التعليم من خلال إضعاف قدرة الطلاب على التفكير والتدبر بطريقة نقدية، والمساس بالقيم الإنسانية للتعليم وتمهيد السبيل لتحويل التعليم إلى سلعة تجارية.

١١٣- وينبغي للدول، في ضوء التزاماتها بموجب قواعد ومبادئ الحق في التعليم، كفالة ألا تعوق التكنولوجيات الرقمية الوصول العام إلى التعليم أو تكافؤ فرص الحصول على التعليم. كما لا ينبغي السماح لهذه التكنولوجيات بتقويض مفهوم التعليم باعتباره منفعة عامة.

١١٤- ويجب على الحكومات أن تستوعب دروس الماضي، عندما كان يتم شراء التكنولوجيات دون إيلاء الاعتبار الواجب للعوامل المتعددة التي تساهم في تحقيق النجاح. فالحواسيب العادية واللوحية لا تحدث بمفردها أي فرق في نتائج التعلم إذا لم يُشرك المدرسون ومدبرو المؤسسات التعليمية في عملية التخطيط ولم يتلقوا التدريب الكافي على استخدام التكنولوجيا بصورة فعالة في الصفوف الدراسية.

١١٥- ويدرك المقرر الخاص بأن إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ يدعو الحكومات على وجه التحديد إلى تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز الجودة والتعلم الفعال. كما يعترف بأهمية التعليم باعتباره منفعة عامة.

١١٦- وفي مواجهة التحول الذي تشهده نظم التعليم، ولا سيما التعليم العالي، من خلال التكنولوجيات الرقمية، تظل الدولة مسؤولة في المقام الأول عن احترام وحماية الحق في التعليم بموجب التزاماتها القانونية الدولية. فالدولة هي الراعية للقواعد والمبادئ، ويجب أن تكفل احترام الحق في التعليم في جميع نظم وأساليب التعليم. ولا ينبغي أن تتصل الحكومات من مسؤوليتها عن ضمان احتفاظ المؤسسات التعليمية بمهمتها الأساسية في مجال الخدمة العامة. وفي جميع الظروف، يجب على الدولة أن تضطلع بمسؤوليتها بوصفها الضامن والمنظم للتعليم باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

سادس عشر - توصيات

١١٧- وفي ضوء ما ورد أعلاه، ومع مراعاة التحديات التي تطرحها التكنولوجيات الرقمية أمام الحق في التعليم، يقدم المقرر الخاص التوصيات الواردة أدناه.

مسؤولية الدولة عن حماية وصون الحق في التعليم

١١٨- مع التسليم بأهمية الفرص الناشئة عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ينبغي للدول ألا تنسى النظر في الجانب السلبي لهذا الاستخدام وأثر الفجوة الرقمية على نظام التعليم، ولا سيما بالنسبة للفئات التي لا تزال مهمشة وبالنسبة للأجيال القادمة والمجتمع بشكل عام.

النهج القائم على الحقوق إزاء التكنولوجيات الرقمية

١١٩- ينبغي للدول التصدي للمسائل المتعلقة بالوصول والجودة والإنصاف فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم، وأن تكفل إعمال حق الطلاب في التعليم على نحو منصف واحترامه احتراماً كاملاً. وثمة خطر جسيم يتمثل في أن تؤدي التكنولوجيا إلى زيادة التفاوتات في المجتمع إذا لم يُعتمد نهج عادل بشأن استخدامها. وينبغي أن تكون التزامات الدول باحترام وحماية وإعمال الحق في التعليم من الشواغل التي تحظى بالأولوية.

سد الفجوة الرقمية

١٢٠- تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية إعمال الحق في التعليم على نحو تدريجي ولأقصى مدى لمواردها. وينبغي أن تراعي استراتيجيات التنفيذ أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بالحق في التعليم. ويجب أن تبين المؤشرات المصنفة والتقارير السنوية ما إذا كانت الاستثمارات تؤدي إلى تحسين نتائج التعليم أو إلى نتائج سلبية غير مقصودة تتطلب إجراءات علاجية.

حماية التعليم من قوى الخصخصة

١٢١- تقف قوى الخصخصة وراء انتشار التعلم والتعليم الرقمي وتسعى إلى إيجاد أسواق للتعليم ينبغي أن تخضع لنقاش عام من أجل منع تحويل التعليم إلى سلعة تجارية. ولا ينبغي لقطاع الشركات أن يمس استقلالية التعليم ووظيفته.

١٢٢- وينبغي للسلطات العامة أن تكفل استخدام التكنولوجيات الرقمية كوسيلة للتعليم وليس كبديل للتعليم المباشر. وعليها الاعتراف بأن التواصل البشري في مجال التعليم جوهري في عملية التعليم والتعلم. وينبغي للسلطات العامة أيضاً أن تتخذ التدابير اللازمة لبناء قدرة المعلمين على استخدام التكنولوجيات الرقمية مع الاحتفاظ بحريتهم فيما يتعلق بالنهج التربوية. ويجب أن يكون للمعلمين صلاحية وحرية تكييف التكنولوجيات الرقمية بما يتفق مع السياقات المحلية، وأن تكون لهم سلطة إعادة ترتيب المواد التعليمية والمنهجيات على الإنترنت بما يناسب تلبية متطلبات التعليم في البلد.

تعزيز الموارد التعليمية المفتوحة

١٢٣- ينبغي للدول أن تنفذ التوصيات الواردة في إعلان باريس لعام ٢٠١٢ بشأن الموارد التعليمية المفتوحة، اعترافاً بأهميتها في تعزيز استخدام هذه الموارد مع العمل في الوقت نفسه على خفض تكاليف التعليم بالنسبة للحكومة. ومن المهم في مجال التعليم توفير كتب مدرسية ومواد تعليمية ودورات على الإنترنت تكون عالية الجودة، ويؤدي تقاسم تكاليف تطوير وتعزيز الموارد المفتوحة العالية الجودة إلى وفورات يمكن استثمارها في تدريب المعلمين وتحسين مشتريات التكنولوجيا.

إشراك الحكومات من خلال عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان والوكالات التابعة للأمم المتحدة

١٢٤- عند النظر في الحق في التعليم أثناء الحوار مع الدول، ينبغي لهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة النظر، في نطاق ولاية كل منها، في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وآثارها على الحق في التعليم. وينبغي لها على وجه الخصوص النظر فيما إذا كان الجانب السلبي لاستخدام هذه التكنولوجيات قد أخذ في الاعتبار ومدى توافق السياسات مع قانون حقوق الإنسان والإطار المعمول به دولياً، وذلك من أجل كفالة الحق في التعليم ومعالجة الفجوة الرقمية.

١٢٥- وفي سياق آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، ينبغي إيلاء اهتمام كبير للتكنولوجيا الرقمية والحق في التعليم خلال الحوار مع الدول. وينبغي تشجيع الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحق في التعليم والحفاظ على التعليم باعتباره منفعة عامة واتخاذ الإجراءات اللازمة عند المساس بالحق في التعليم بسبب استخدام التكنولوجيات الرقمية.

١٢٦- ويجب الحرص بشدة على التزام الدول بتوفير تعليم شامل ومنصف وغير تمييزي وعالي الجودة للجميع لدى استخدام إي تكنولوجيات رقمية في مجال التعليم. وتؤثر هيمنة اللغة الإنكليزية في مجال التعليم عبر الإنترنت تأثيراً سلبياً على توفير التعليم بلغات أخرى.

١٢٧- وفي سياق العمل الجاري بشأن وضع اتفاقية عالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، يمكن لليونسكو معالجة مسألة منح الدرجات والشهادات المزورة والنظر في أن تصبح الجهة المستأمنة على جميع الشهادات والدبلومات المعترف بها وطنياً. كما ينبغي لليونسكو أن تسدي المشورة للدول بشأن تنفيذ نظام وطني لاتخاذ إجراءات قانونية للتصدي لمنح الشهادات والدبلومات المزورة والممارسات الاحتياطية.

١٢٨- وينبغي للدول أن تعمل من أجل تضمين قانون حقوق التأليف والنشر استثناءات على الصعيدين الوطني والدولي تسمح للبلدان النامية بالاستفادة من أي معلومات أو مواد للأغراض التعليمية غير الربحية. ومن شأن هذا الاستثناء تحقيق المصلحة العامة

من خلال تعزيز وتحسين التعليم في البلدان النامية ضمن الإطار الدولي المحدّث لحقوق التأليف والنشر. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لليونسكو، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، استكشاف إمكانية إنشاء إطار دولي للترخيص المفتوح للموارد التعليمية، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين.

التعاون مع البرلمانيين

١٢٩- يضطلع البرلمانيون بدور هام في وضع القوانين والسياسات التي تعزز استخدام التكنولوجيا في قطاع التعليم. وينبغي للتشريعات أن تنص صراحة على حماية الحق في التعليم، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالمشتريات والقوانين التجارية.

تشجيع ودعم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

١٣٠- ينبغي للحكومات أن تشجع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على الاضطلاع بدور كبير في إشراك الجمهور في المناقشات بشأن أثر التكنولوجيا الرقمية على الحق في التعليم، مع إيلاء الاعتبار الكامل لأهمية الوصول والجودة والإنصاف في مجال التعليم.

١٣١- وينبغي لمنظمات المجتمع المدني والأوساط الفكرية، فضلاً عن الطلاب والآباء والرابطات المجتمعية، كشف الآثار السلبية للتكنولوجيات الرقمية على الحق في التعليم، والقيام على وجه الخصوص بتأكيد الأهداف الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي لهم التعبير عن شواغلهم إزاء ضرورة صون القيم الإنسانية فيما يتعلق بالحق في التعليم في مواجهة الأساليب الرقمية للتعليم. ويُعد عملهم المؤازر لتعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف مفيداً لمكافحة نُهج التسويق التجاري لاستخدام التكنولوجيا في التعليم. وينبغي تشجيع ودعم البحوث والفعاليات ومشاورات الخبراء المتعلقة بالحق في التعليم في العصر الرقمي.